لبنان – المنتدى الاقتصادي العربي

كلمة السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي

منطقة في غمار التغيير ــ الآمال والتحديات

صباح الخير. أشعر بسعادة غامرة لوجودي معكم اليوم. وأتقدم بالشكر لدولة الرئيس ميقاتي والمسؤولين عن تنظيم المنتدى على الدعوة الكريمة التي تلقيتها لإلقاء هذه الكلمة في وقت تمر فيه المنطقة بمنعطف تاريخي مهم.

لقد تحدثت آخر مرة أمام المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت منذ حوالي ١٥ عاما. ولا يزال المنتدى حدثاً مهماً يلتقي فيه كبار المسؤولين وصناع السياسات من داخل المنطقة ومن خارجها لتبادل الآراء حول أهم القضايا والتحديات الاقتصادية التي تواجهها.

وأود أن أفعل ثلاثة أشياء في كلمتي اليوم. أولا، لأنني أمثل الصندوق ولأن محور عمل الصندوق هو الاقتصاد العالمي، فسوف أتحدث عن آفاقه المتوقعة وعن مواطن الخطر في رأينا. ثانيا، سأتحدث عن المنطقة وأوضح ما أراه من حيث احتياجنا لتحقيق "ربيع اقتصادي" يكمل ما أصبح يعرف باسم "الربيع العربي". وأخيرا، سوف أتحدث عن بقية العالم وما يمكن

وينبغي أن يفعله لدعم التحول التاريخي الذي تشهده مختلف أنحاء المنطقة. فالبلدان إذا أخفقت في تحقيق "ربيعها الاقتصادي"، نصبح معرضين للفشل في تحقيق آمال وطموحات الملايين من الشباب في المنطقة.

الاقتصاد العالمي

إن العالم اليوم أفضل إلى حد ما مما كان عليه منذ بضعة شهور. فقد بدأت الولايات المتحدة تحقق تعافيا تدريجيا من الأزمة. كذلك حدث تقدم في أوربا، حيث أدت جهود القادة الأوروبيين والاتفاق على إقامة "جدار ناري" واقٍ داخل أوروبا إلى تخفيف الضغوط المالية وتَراجَع خطر التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي العالمي. ولا تزال الاقتصادات الصاعدة والنامية تواصل أداءها الاقتصادي الجيد وتعمل كمصدر قوة للاقتصاد العالمي. ولا يزال التعافي الاقتصادي العالمي في مساره الصحيح، وإن كان هشا، ونتوقع الآن أن يصل معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى ٣,٥% في ٢٠١٢.

لكن المخاطر لا تزال كبيرة في بعض البلدان، بما في ذلك مشكلات المالية العامة التي لم تُحَل بعد، والبنوك المتعثرة، وضعف القدرة التنافسية، واحتمال ارتفاع أسعار النفط بسبب عدم التيقن من مستقبل المعروض

النفطي في سياق التطورات الجغرافية–السياسية الجارية. وتحاول بلدان العالم الحد من هذه المخاطر، كما يبذل الصندوق قصاراه لدعم التعافي العالمي.

ومن الجوانب المهمة في هذا الصدد تعزيز ذخيرة الصندوق من أدوات مكافحة الأزمات. ويسرني إبلاغكم بأن مجموع التمويل الذي تم الالتزام بتقديمه دعماً لموارد الصندوق بلغ ٤٣٠ مليار دولار حتى الأسبوع الماضي، وذلك لكي نتمكن من التصدي السريع للأزمات أينما وقعت.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و"الربيع الاقتصادي"

وأنتقل الآن إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كان ٢٠١١ عاما من التحولات السياسية الكبرى في كثير من بلدان المنطقة ــ تونس ومصر واليمن وليبيا. ولا تزال الإصلاحات السياسية جارية في كثير من البلدان الأخرى في المنطقة. وبينما كانت الأنظار كلها مركزة على التطورات السياسية، شهد الموقف الاقتصادي تدهورا حادا في ذلك العام.

وتُستثنى من ذلك بلدان الخليج المصدرة للنفط، لأن أسعار النفط سجلت زيادة قوية وصلت إلى ٨% في عام ٢٠١١.

وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، تحركت معظم المؤشرات الاقتصادية في الاتجاه الخاطئ ــ حيث انخفض النمو إلى النصف، وتراجع النشاط الاستثماري وحركة السياحة، وتضخَّم عجز المالية العامة عندما قامت الحكومات بزيادة الإنفاق على الأجور والغذاء ودعم الوقود استجابة للضغوط الاجتماعية، وانكمشت الاحتياطيات وهبطت تقديرات التصنيف الائتماني. ونرى نفس المنوال في مختلف بلدان التحول العربي.

وما لم يقترن التحول السياسي بتحول اقتصادي مواز، فإننا نتعرض لخطر الفشل على الجبهتين. وينبغي أن يكون ٢٠١٢ و ٢٠١٣ عامي "الربيع الاقتصادي"، حيث تحدد بلدان المنطقة استراتيجيات اقتصادية جديدة تلبي مطالب التوظيف والإنصاف، بينما تحافظ على استقرار الاقتصاد الكلي الذي يمثل عاملا جوهريا في تحقيق النمو.

فما هي العناصر الأساسية التي يتألف منها هذا ا"الربيع الاقتصادي"؟ لا شك أن كل بلد سيختلف عن البلدان الأخرى وسيكون عليه تحديد استراتيجيته

الخاصة في هذا السياق. ولكن اسمحوا لي هنا أن استعرض عددا من هذه العناصر الأساسية.

إن البلدان المستوردة للنفط ينبغي أن تستجيب للضغوط الاقتصادية والاجتماعية المشروعة عن طريق تحرير قدر من الموارد للاستثمار في توظيف العمالة مستقبلا. لكن القيام بذلك مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي سيكون بمثابة تحدٍ أمام هذه البلدان. وسيكون هناك مجال أمام بعض البلدان لزيادة الإيرادات بما لا يلحق الضرر بشرائح السكان الأقل حظا. والمجال واسع أمام كثير من البلدان لتحرير قدر من الموارد عن طريق تحسين استهداف الدعم. فالدعم على أسعار الطاقة يستهلك ما يقرب من ٢٠٠ مليار دولار في المنطقة، ولا يستفيد الفقراء بأكثر من ٢٠% من هذا المبلغ. وبتوجيه الموارد إلى المحتاجين إليها فقط، يمكن تحرير قدر من الموارد يتم توجيهه إلى الاستثمار في التعليم والبنية التحتية لاستحداث عدد يتراوح بين ٥٠ و ٧٥ مليون وظيفة مطلوبة في العقد القادم للجيل الذي قدم لنا الربيع العربي.

وإضافة إلى تنفيذ تدابير لتعديل أولويات الموازنة العامة، هناك أهمية تعلَّق على تعبئة التأييد الخارجي للمساعدة في تمويل عجز المالية العامة، وتحقيق استقرار الاحتياطيات، واستعادة ثقة المستثمرين. ومن الضروري تحسين مناخ الاستثمار لاستعادة ثقة المستثمرين وإعطاء دفعة للنمو الاقتصادي. وسيكون من الضروري في هذا السياق اتباع منهج للنمو يركز على قاعدة أوسع من المواطنين ويعمل على إقامة شبكات أقوى للأمان الاجتماعي تتسم بدرجة أكبر من الدقة في استهداف الفقراء.

وبالنظر إلى آفاق أبعد من الأجل القصير، يتضح احتياج البلدان لاستراتيجية اقتصادية متوسطة الأجل يشعر بمصداقيتها المواطنون والمستثمرون. ففي لبنان، على سبيل المثال، ينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية متوسطة الأجل على مواصلة تخفيض الدين العام (الذي لا يزال ثابتا على ارتفاعه البالغ ١٣٦% من إجمالي الناتج المحلي)، والاستثمار في البنية التحتية وإصلاحها، وتحسين مناخ الأعمال وسوق العمل. وسوف تساعد مثل هذه الاستراتيجية على تحقيق نمو أعلى وأكثر تغطية للمواطنين يكفل تخفيض البطالة، وخاصة بين الشباب والمتعلمين.

سبل المساعدة من بقية بلدان العالم

وتقع مسؤولية إجراء هذه الإصلاحات واسعة النطاق على عاتق البلدان المعنية في المقام الأول. وسيتطلب اتخاذ قرارات بشأن خيارات ومفاضلات صعبة، وخاصة في حالة الحكومات الجديدة التي تحرص على الوفاء بالتعهدات السابقة، لكنها تواجه مشكلة الموارد المحدودة. غير أنه بالنظر إلى حجم المشكلات الراهنة، فإن الجهود والموارد المحلية لا تكفي وحدها لتحقيق هذا الهدف. ومن هنا، تعلَّق أهمية كبيرة على دعم هذه الجهود المحلية بتكاتف بلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل.

وعلينا الاعتراف بأن الظروف أصعب في حالة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بما كانت عليه حين مرت أوروبا الشرقية بفترة تحول تاريخي مماثلة. ففي أوائل التسعينات، كان الاقتصاد العالمي مزدهرا، وكانت أوروبا حريصة على دعم بلدان التحول الاقتصادي وتوفير ركيزة لسياساتها الاقتصادية، وكان التمويل الخارجي متوافرا وفي المتناول. وليس هذا هو السائد اليوم، ولذلك سنحتاج إلى مناهج مختلفة لاجتياز التحول الجاري.

فأولا، سيكون على المنطقة، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط، أن تساهم بدور رئيسي في دعم هذا التحول. وتستطيع المنطقة القيام بهذا الدور نظرا لوضعها الأفضل نسبيا وكذلك لارتفاع سعر النفط حاليا. وهذه مسؤولية مشتركة، وسيكون في صالح كل البلدان أن تساهم البلدان المصدرة للنفط في استقرار المنطقة ورخائها.

كذلك ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على مساعدة بلدان التحول المذكورة وتلك المتأثرة بأجواء عدم الاستقرار عن طريق تقديم التمويل اللازم لتخفيف أثر التكاليف الحتمية التي تصاحب التغيير، وتوفير الحماية لأفقر طبقات المجتمع، وتيسير إجراء الإصلاحات على أساس مرحلي منظم. وسيكون إعطاء هذه البلدان فرصة أكبر للنفاذ إلى الأسواق مطلباً أساسياً لخلق فرص التصدير.

دور الصندوق

والصندوق لا يدخر وسعا من جانبه لدعم برامج الإصلاح المحلية. فنحن نعاون البلدان في ثلاث جبهات رئيسية: المشورة بشأن السياسات الاقتصادية، وبناء القدرات، والتمويل.

فمن حيث المشورة بشأن السياسات، قمنا بتطويع عملنا التحليلي لمواجهة الواقع الجديد على الأرض. ويعمل الصندوق على إدخال مفهوم النمو الشامل بشكل أكثر منهجية في مشورته بشأن السياسة الاقتصادية وبناء القدرات. ونحن نركز على خمسة مجالات حاسمة لتحقيق نمو أكثر شمولا لكل قطاعات المجتمع مقارنة بالوضع السابق ــ وهي توفير فرص العمل، وإقامة شبكات للأمان الاجتماعي تستهدف المستحقين بمزيد من الدقة، وإرساء نظام أقوى للحوكة ومناخ أفضل للأعمال، وإتاحة فرص أكبر للحصول على التمويل، وزيادة فرصة التجارة والاندماج.

ومن حيث بناء القدرات، نساعد بلدان المنطقة في تصميم وتنفيذ السياسات الجديدة في مجالات مثل التحصيل الضريبي، وتحسين جودة الإحصاءات، والإدارة المالية العامة، والرقابة المصرفية. وكثير من هذه الأنشطة المهمة يتم من خلال مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) الذي يقع مقره هنا في بيروت. وجدير بالذكر أن الطلب على المساعدة الفنية من الصندوق يتجاوز المتاح منها حتى الآن. ولذلك نحرص

على تعبئة مزيد من الدعم لأنشطة هذا المركز الذي لا يحصل على تمويل كامل.

وفيما يتعلق بالإحصاءات، وهي ضرورية لسلامة صنع السياسات وإتاحة معلومات يستنير بها النقاش العام، يسرني أن أعلن أننا ننظم مؤتمرا بالاشتراك مع السلطات المغربية يعقد في الأسبوع المقبل في مدينة الرباط إيذاناً ببدء جهودنا المتضافرة لتحسين الإحصاءات في المنطقة عن طريق إنشاء "عربستات"، وهي جهاز إحصائي من المقرر أن يغطي جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

أما من حيث التمويل، فقد استحدث الصندوق تسهيلات تمويلية وأدوات جديدة للإقراض، وهو ما جاء في جانب منه تلبية لاحتياجات التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يقوم بتعبئة موارد تمويلية رسمية أخرى لسد الثغرات المالية والخارجية قصيرة الأجل في عدد من البلدان.

ويقف الصندوق على استعداد لتقديم التمويل إلى البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. وقد وافق مؤخرا على تمويل اليمن بشروط ميسرة في إطار "تسهيل الائتمان السريع"، لإتاحة بعض الوقت للحكومة الجديدة حتى تتمكن

من صياغة استراتيجية متوسطة الأجل تعالج التحديات الاقتصادية المزمنة. كذلك بدأ الصندوق مناقشات مع عدة بلدان أخرى بشأن احتياجاتها التمويلية للسنوات الحرجة القادمة.

خاتمة

واسمحوا لي في الختام أن أقول إن التحديات القادمة جسيمة. وسيتعين على صناع السياسات التحرك السريع لاجتياز التحولات الاقتصادية الجارية في هذه الظروف الصعبة. وينبغي أن تساهم المنطقة والمجتمع الدولي في هذه الجهود قدر الإمكان أيضا.

ينبغي ألا نقصر في العمل على تحقيق آمال وطموحات المواطنين الذين خرجوا إلى الشوارع مطالبين بها. إن موسم الربيع رمز للأمل والبدايات الجديدة. فلنسعَ جاهدين لتحقيق "الربيع الاقتصادي" في السنوات القادمة حتى تتاح لشعوب هذه المنطقة فرصة الوصول إلى مستقبل أكثر إنصافا ورفاهية. إن علينا السعي جاهدين لمساعدتهم في بلوغ هذا الهدف. فتكلفة الإخفاق هذه المرة لن تُغتفر.

شكرا لكم.